3 تشرين الثاني/نوفمبر 2015

تونس: يجب مراجعة مشروع قانون المحكمة الدستورية لضمان استقلالها وحمايتها للحقوق

في مذكرة أصدرتها اليوم، دعت اللجنة الدولية للحقوقيين مجلس الشعب التونسي إلى مراجعة مشروع قانون المحكمة الدستورية لضمان ملاءمته مع المعايير الدولية، ولضمان أن يكون أعضاء المحكمة من الأشخاص الذين يتوفرون على أعلى مستويات الخبرة القانونية والنزاهة، وذلك لحماية استقلال المحكمة وتعزيز إمكانية الوصول إليها وقدرتها على حماية حقوق المتقاضين في تونس.

وقال سعيد بنعربية، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال افريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيين انه: "يجب أن يعدل المشرع التونسي مشروع القانون ليوفر للمحكمة ضمانات الاستقلال الضرورية، واختصاصات أوسع، وان يصل الأفراد بدون قيود للمحكمة الدستورية التي تعد حماية الحقوق إحدى وظائفها ".

إن تأسيس محكمة دستورية مستقلة في تونس يحمل في طياته وعدا بتعزيز سيادة القانون من خلال تعزيز حماية الحقوق الدستورية. ولتحقيق هذه الغاية، يجب تعديل بعض مقتضيات مشروع القانون لضمان تعيين جميع أعضاء المحكمة على أساس خبرتهم القانونية ونزاهتهم، وضمان أن تضم المحكمة قاضيات، وأن تعكس تركيبة المحكمة تنوع المجتمع التونسي. وكذلك، يجب ضمان أن تكون الهيئة المسؤولة عن اختيار الأفراد لتعيينهم في المحكمة مكونة في أغلبيتها من القضاة، وذلك لدعم استقلال المحكمة.

وأشار بنعربية الى أنه: "يجب اختيار قضاة المحكمة من خلال عملية شفافة وواضحة ومن قبل قضاة لضمان أن يكون تعيين الأفراد في المحكمة على أساس خبرتهم القانونية ونزاهتهم وليس على اساس انتماءاتهم أو ولاءاتهم السياسية".

كما أنه من الضروري توفير ضمانات إضافية ضد امكانية عزل قضاة المحكمة لأسباب غير مبررة، ولضمان عدالة الاجراءات التأديبية ضدهم، حتى يتمكن حراس الدستور من البت في القضايا المعروضة عليهم دون خوف أو تحيز.

ويجب تعديل مشروع القانون للنص بشكل واضح على دور المحكمة في مراجعة الاجراءات التي تتخذها السلطة التنفيذية. ومن المهم كذلك تقوية سبل الوصول الى المحكمة، بحيث يجب الغاء شرط ان يكون المحامون المرسمون بمحكمة النقض هم فقط من يمكنهم تقديم الدفوع بعدم دستورية القوانين، واضافة اجراءات تسمح للمحكمة بقبول انضمام أطراف ثالثة للاجراءات وتقديم مذكرات ودية لدعم المعلومات التي على اساسها تتخذ المحكمة قراراتها بشأن القضايا المطروحة امامها.

وختم بنعربية أنه: "من الضروري إضافة فصول في مشروع القانون لتوسيع اختصاص المحكمة ودعم وصول الأفراد اليها، وذلك بهدف أن تحقق المحكمة الأهداف المرجوة منها فيما يتعلق بتعزيز سيادة القانون وحماية حقوق الانسان في تونس".

للتواصل:

ثيو بوتروش، مستشار قانوني في برنامج الشرق الأوسط وشمال افريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيين، الهاتف: 961 888 170 96+
والبريد الالكتروني: theo.boutruche@icj.org